

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



The Republic of The Sudan

Presidency of The Republic

Advisory Council for Human Rights

ACHR

جمهورية السودان
رئاسة الجمهورية
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان



Date :
Number :

OHCHR REGISTRY

التاريخ: ٢٠١١/٨/٢٦

الرقم: ٢٠١١/ح/٢٥١

26 AUG 2011

Recipients: CRPD

السيد/ وكيل وزارة الخارجية

لعمادة مدير إدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

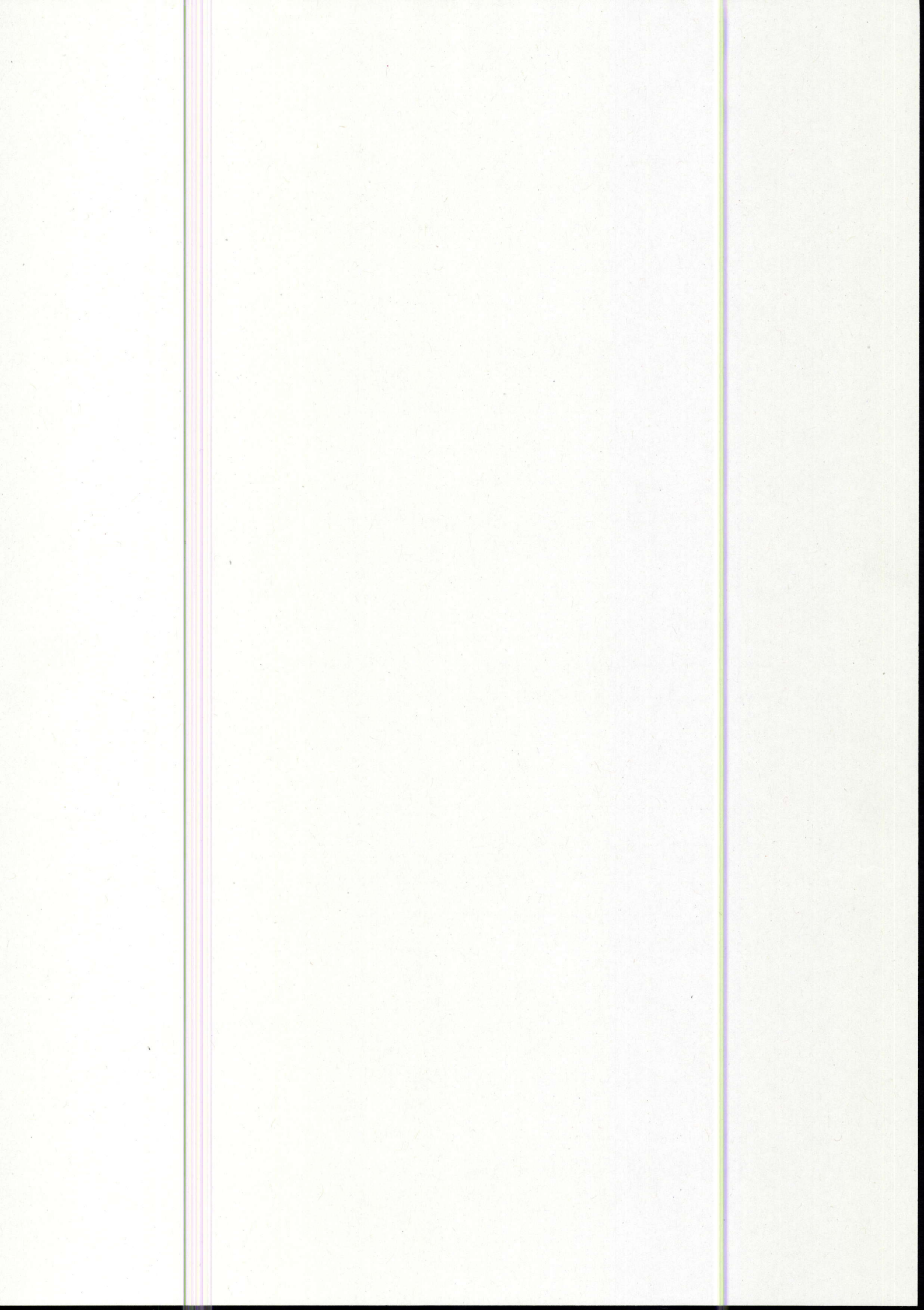
الموضوع: مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة والسياسية

بالإشارة للموضوع أعلاه وبموجب خطابكم إلينا بالرقم ١/٢٢/٢٥/ بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠م نفيدكم ووفقاً للاستفسار الموجه بشأن الموضوع أعلاه بالآتي:-

١/ لا توجد قيود على ترشيح وتصويت الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن هناك بعض الموجهات الفنية للتعامل مع فئات المعاقين الأربعة (المعاقين حركياً- المكفوفين- الصم- الإعاقة الذهنية) والجددير بالذكر أتيح للكفيف والأصم بإحضار المرافق الذي يشق فيه لإجراء عملية التصويت والانتخاب.

٢/ فيما يتعلق بالخطوات والضمانات التي إتخذتها الدولة لمشاركة المعاقين في الحياة العامة والسياسية نجد أن الدولة في الدستور الإنتقالي المواد (٤٥،٤٤،١٢) هذا بالإضافة إلى المادة (٢٧) التي إنتم السودان بموجبها بتلك الحقوق ووفقاً للإتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان والمعلوم أن السودان قد صادق على إتفاقية حقوق المعاقين في ابريل ٢٠٠٩م.

٣/ (١) فيما يتعلق بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في إتخاذ القرار والسياسات نجد أن الدولة قد أشركت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة في مجلس المعاقين القومي الذي يضم ممثلين من الجهات الرسمية والطوعية تحت رعاية وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي وكخطوة عملية لإشراك المعاقين تم تعيين أمين عام المجلس من الأشخاص ذوي الإعاقة ذو خبرة ومؤهلات، ومن ناحية أخرى وتميزاً لحقوق المعاقين تم تكوين شعبة المعاقين بإدارة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بوزارة العدل منذ يناير ٢٠٠٦م أي قبل المصادقة على الإتفاقية الدولية لحقوق المعاقين واوكلت مهام هذه الشعبة إلى المعاقين أنفسهم من ذوي الخبرة في هذا المجال والدليل الأقوى لمشاركة



الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية وإتخاذ القرار يضم البرلمان الآن اثنين من المكفوفين أعضاه
بالبرلمان كجهه تشريعية ورقابية.

(ب) وتعزيزاً لمشاركة المعاقين عبر المنظمات الغير حكومية والإتحادات في الحياة عامة لمجد أن
قانون العمل الطوعى للعام ٢٠٠٦م أتاح في موجهاته العامة على أساس الحقوق والمواطنه كل تلك
المؤشرات وعلى سبيل المثال لمجد أن قانون الشباب والرياضة لعام ٢٠٠٤م قد أتاح نصاً تلك الحقوق.

(ج) وتعزيزاً لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولى لمجد أن قانون العمل
الطوعى لعام ٢٠٠٦م قد أعطى تلك المنظمات الوطنية العامل في هذا المجال الحق في التمثيل في
الكيانات المتخصصة وفقاً للخيار الديمقراطي الموجود في الأنظمة الأساسية لتلك الكيانات.

ومن ناحية المستوى الوطنى لمجد أن القانون قد أتاح تشريعياً وعملياً تلك الحقوق، وعلى
المستوى الأقليمى لمجد أن هناك تمثيل ووجود عملى لمنظمات المجتمع الوطنى المتخصصة في كل فئة
على حدى كإتحاد المكفوفين الإفريقي وإتحاد الصم والمعاقين حركياً والإعاقات الذهنيه على هذا
المستوى، أما على الصعيد المحلى اتاحت الفرصة قانونياً وعملياً لتلك المنظمات في تكوين آليات
محلبيه على مستوى ولايات السودان.

٤/ تعزيزاً لمشاركة منظمات المجتمع الوطنى للأشخاص ذوي الإعاقة في مراقبة ومتابعة تنفيذ
الحقوق الواردة في الإتفاقية الدولية للمعاقين تم تكوين آلية مراقبة من تلك المنظمات بعيد المصادقة
من قبل السودان على تلك الإتفاقية والجدير بالذكر أن آلية المراقبة هذة كل أعضائها من ذوي الإعاقة
وعلى وجه الخصوص الذين يعملون في المجال الحقوقي والإعلامى.

٥/ وفقاً لدور المراقبين الدوليين الذين راقبوا إنتخابات السودان الأخيره قد أوردوا في
تقاريرهم إشارة إلى مشاركة هذه الفئة في العمل السياسى والإنتخابى بشكل واضح ووفقاً
للإحصائيات المتوافرة لدينا لمجد أن حوالى ١٠ ألف من المعاقين قد شاركوا في تلك العملية السياسية،
وتأكيداً لذلك وصول اثنين إلى عضوية البرلمان السودانى الحالى.

٦/ على مستوى مشاركة الدولة في البرامج الدولية للمشاركة السياسية للمعاقين لمجد أن
حكومة السودان قد شاركت في مؤتمر البرلمانين المعاقين بأفريقيا وكان ذلك في شهر ابريل ٢٠٠٩م
بأديس ابابا وذلك بمشاركة عضو البرلمان من المكفوفين الأستاذه (ناهد محمد خيرى محمدين) وكان
ذلك بدعوة من الإتحاد الإفريقي.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،،،

المستشار العام / أحمد إدريس علي
مقرر المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان

